

## تحسين الديمقراطية ذريعة النهضة للسيطرة على تونس

الباحثة ألفة يوسف لـ «العرب»: إسلاميو تونس يشكلون دكتاتورية جديدة



## تغيير النظام أولاً

تونس تكابد من أجل تحديد الخطاب الديني عن السياسة إلا أن الشكوك تحوم حول مدى نجاح استراتيجيتهم في فرض ذلك.

وحسب ألفة يوسف فإن "الخطاب الديني لا يزال مصاباً بلعنة السياسة، هناك أئمة مثلاً مضحكون يصنعون الضغائن والإحقاد في نفوس الناس.. ما الفائدة من هذا الخطاب الذي من المفروض أن يزرع الحب والمودة بين الناس إذا كان سيحول إلى خطاب متشنج وتحريضي؟"

وتتابع "هل من المعقول أن تتحول المناابر الدينية إلى مجال لنحرض فيه على أطراف سياسية؛ للأسف الخطاب الديني في تونس لا يزال مغلفاً بالسياسة."

## صعود الشعبوية

على صعيد آخر، فشل البرلمان التونسي الأسبوع الماضي في تمرير لأئحة تطالب فرنسا بالاعتذار عن الجرائم التي ارتكبت خلال حقبة الاستعمار في خطوة اعتبرها كثيرون أنها تنتزل في سياق شعبي والتلاعب بقضية نبيلة ضحى من أجلها الألف التونسيين.

والأئحة قدمتها كتلة ائتلاف الكرامة ومثلت محور جلسة عامة اتسمت بالمتشنج والتراشق بالتهمة بين مختلف النواب.

وفي هذا الصدد تقول ألفة يوسف إن "هذه الأئحة هي كلمة حق أريد بها بطل، فرنسا عليها الاعتذار لتونس، لكن هذا الاعتذار رمزي، الشعبويون لم يفهموا ذلك بعد.. لم يفهموا أن الاعتذار مسألة راقية ورمزية".

وأشارت إلى أن "هذه الأئحة لا تتم صياغتها بطريقة راقية لا تظال من العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين لأن الشعبويين يتبنون خطاباً عنيفاً ومنطوقاً ضد ثقافات راقية على غرار الثقافة الفرنسية بفسفة الأنوار وغيرها".

وتضيف ألفة يوسف أن ما قام به الشعبويون بشأن هذه الأئحة كان مزجاً للغة، فبرفض البرلمان لهذه الأئحة كان تونس تقول لفرنسا شكراً لكم على استعمارنا موضحة أن هذه نتيجة هوة السياسة لأن السياسة بالأساس فن".

وتختتم يوسف حديثها بالقول إن "الشعبويين استحضروا على سبيل المثال خلال هذه الجلسة التي شاهدها التونسيون والعالم عبارات العدا والتحريض على رموز البلاد على غرار الزعيم الحبيب بورقيبة (الرئيس التونسي السابق) وصالح بن يوسف (حليف سابق له)".

أدعم عبير موسى بشدة لأنني أحترم شجاعتها وفواجها لما أمنت به، بالرغم من الاختلاف معها في بعض النقاط إلا أننا نلتقي اليوم في نبذ الإخوان بل وحتى قيادات يسارية تركوا الخلافات الأيديولوجية مع رئاسة الحزب الدستوري جانباً وابتأوا يدعمونها".

ولم يجدد البرلمان التونسي بعد جلسة عامة لدراسة هذه الأئحة وسط اتهامات بتحول هذا المجلس إلى مسرح للتخارب باللوائح.

وتعتبر ألفة يوسف أن لأئحة تصنيف الإخوان "خطوة أولى على الطريق الصحيح" مشيرة إلى أن مجلس النواب في عهده الحالية لا يختلف أعصاؤه من أجل خدمة الوطن بل من أجل تحقيق مصالح شخصية.

وبموازاة الحراك السياسي تشهد تونس سجالات متواصلة بشأن علاقة الدين بالسياسة ولإسيما بعد أن غزا الخطاب التكفيري البرلمان في وقت سابق مع صعود تيارات إسلامية شعبية على غرار ائتلاف الكرامة الذي بعد واجهة من واجهات حركة النهضة.

## خطاب ديني متشنج

أمام الجدل بشأن تداخل السياسي بالديني في تونس تقول ألفة يوسف "مدينة الدولة في خطر منذ 2011، هناك أشخاص يُعتقلون في الشوارع لأنهم يفترون في رمضان وتفتش أجسادهم (في إشارة إلى المثليين جنسياً)، في حين أن تركيا مثلاً التي يعتبرونها نموذجاً تسمح بذلك، فهنا التناقض وهنا تصيح مدينة الدولة في خطر".

وتشرح يوسف أنه في تونس لم يتم الحسم بعد في طبيعة الدولة التي يدفون نحوها فهناك "محاولات لإرضاء الجميع، وهذا يتبين من خلال دستور 2014" في إشارة إلى تناقضات كبيرة سقط فيها هذا الدستور بشأن قضايا خلافاً أبرزها مدينة الدولة من عددها.

وكان نائب عن كتلة ائتلاف الكرامة الشعبي قد توجه إلى زعيمة الحزب الدستوري الحر بخطاب تكفيري في جلسة عامة لمجلس النواب في وقت سابق.

وتعلق ألفة يوسف على ذلك بالقول إن "الإخوان لا يلعبون" في إشارة إلى أن ائتلاف الكرامة يمثل الإسلام السياسي، مؤكدة أن "منذ البداية كان هدف الإسلاميين تقسيم الشعب التونسي.. منذ قدومهم في 2011 كانت تلك هي استراتيجيتهم وغايتهم".

وبالرغم من أن العديد من الأطراف النقابية أو الفكرية في

بفارق ضئيل على حزب قلب تونس (ليبرالي) وسط تساؤلات عن أسباب تراجع الدعم الشعبي لهذا الحزب. ويربط البعض، ومن بينهم أتباع الحركة، تراجع شعبية النهضة برئاسة راشد الغنوشي لمجلس النواب التونسي ما جعله محط أنظار الكثيرين وعرضة لانتقادات حادة بسبب تداخل عمله الحزبي مع البرلماني.

لكن ألفة يوسف لا تسامر هؤلاء في هذه القراءة حيث تشدد على أن "حركة النهضة اكتوت بنار فشلها في إدارة الحكم في تونس منذ 2011، فهي لم تستجب لتطلعات التونسيين". وتستدرك يوسف بالقول "أن يكون راشد الغنوشي تحت مجهر التونسيين من خلال لقلده منصب ما في الدولة فهذا سيكون أمراً سلبياً جداً وسينعكس على الحركة، وهذا ما حدث أيضاً".

وتواجه حركة النهضة خلال الظراف الراهن ضغوطاً داخلية تدفع إليها زعيمة الحزب الدستوري الحر عبير موسى التي قدمت مشروعاً إلى البرلمان لتصنيف جماعة الإخوان تنظيمياً إرهابياً.

وتصرح الحركة التي لم تقطع بعد مع الإخوان المسلمين وعليها الإضاء عليها والاعتراف بأنها كانت على ارتباط وثيق بالإسلام السياسي وأنها قامت بمراجعات ذاتية.

وتقول يوسف "لا يمكن أن يفعلوا ذلك، لأن إضفاء حركة النهضة على لأئحة تصنيف الإخوان تنظيمياً إرهابياً يعني ضرب مصادر تمويلها الخارجية، وأنتم تابعتم حملة من أين لك هذا التي طالب من خلالها التونسيون بمعرفة مصادر الأموال الطائلة لراشد الغنوشي".

وتضيف "أنا أدم هذه الأئحة وبشدة، واعتبرها فرصة لحركة النهضة لتثبت أنها حركة مدنية وبعيدة عن الإخوان المسلمين".

وتتصل حركة النهضة وأبرز قياداتها على غرار الغنوشي من أي علاقة لهم بالتنظيم العالي للإخوان المسلمين، ولدى سؤلها عن صعود أسهم موسى في الفترة الأخيرة وتحركاتها تقول ألفة يوسف "أنا

وفى ردها على مزاعم هؤلاء تقول يوسف "هذه الاتهامات تؤكد أنه ليس لهم (للإسلاميين) أي فكر سياسي، هم يقصون مناظيرهم وقواعدهم لا تفكر.. أنا أطالب بتقديم حجج تثبت تورطنا في ذلك (الانقلاب) لكن الاتهامات مجرد ثرثرة لتكريس دكتاتوريتهم".

## انتكاسة النهضة

تسجل حركة النهضة الإسلامية منذ فترة تاكل قاعدتها الشعبية بالرغم من فوزها الأخير في الانتخابات التشريعية



«أدعم لأئحة تصنيف الإخوان تنظيمياً إرهابياً وبشدة، وأعتبرها فرصة لحركة النهضة لتثبت أنها مدنية وبعيدة عن الإسلاميين لكنها لن تفعل لأن ذلك سيittal مصادر أموالها الطائلة»



وتتساءل يوسف "كم شهدنا من حكومة منذ ثورة يناير 2011؟ هل خضعت إحداهن للمساءلة؟ لا يمكن أن يتواصل استنزاف الدولة في ظل نظام سياسي هجين".

والأحد، أغلقت بلدية باردو التابعة للعاصمة تونس، المنافذ المؤدية إلى البرلمان بحجة أن الوضع الصحي يقتضي ذلك.

وفي تعليقه على ذلك تقول ألفة يوسف "إنه قرار غير مقنع بالمرّة، لقد أعلنت تونس ورئيس حكومتها الانتصار على فايروس كورونا المستجد، زد على ذلك أن المأضي وأماكن الترفيه ودور العبادة التي يتجمع فيها العشرات والمئات مفتوحة أمام روادها وعلى مقربة من مسكان الاعتصام، ما يعني أن القرار ليس صحيحاً بل هو سياسي".

وتواصل الباحثة التونسية بلهجة استنكارية "الاستبداد التونسي الجديد بدأ يظهر إلى العالم بكل صراحة من خلال هذا القرار".

وكان رئيس الجمهورية قيس سعيد أيضاً قد أشار بدوره في وقت سابق إلى ضرورة تغيير النظام السياسي، محملاً الأحزاب مسؤولية ما الت إليه الأوضاع في البلاد من تآزم اقتصادي واجتماعي.

من جهتها، تذهب ألفة يوسف أبعد من اتهام حركة النهضة بالتأسيس لدكتاتورية جديدة حيث تقول إن إخوان تونس، في إشارة إلى النهضة، يتبنون فكر الإقصاء والتهديد بالقتل.

وتشرح "شخصياً لست يسارية ولا وسطية.. ولكن أول مرة أتعرض فيها لتهديدات بالقتل كانت بسبب انتقادي للإخوان.. إخوان تونس يهددون بتصفتي جسدياً".

والفئة يوسف اتهمها موالين للإسلاميين في تونس مؤخرًا بالتنسيق مع أطراف ليبية مرتبطة بالجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر انقلاب إلى جانب قيادات سياسية أخرى ذات وزن على غرار الأمين العام لحركة مشروع تونس محسن مرزوق.

أثار رفض السلطات التونسية لاعتصام مفتوح أمام البرلمان جدلاً واسعاً، حيث باتت حركة النهضة التي تقود الائتلاف الحكومي بالبلاد في مرمى اتهامات خصومها بأنها تسعى إلى تشكيل دكتاتورية جديدة. وفي حوار لها مع "العرب" تؤكد الجامعية التونسية والفكرة ألفة يوسف هذه الاتهامات.

صغير البحري  
صحافي تونس

تونس - حذرت الكاتبة والفكرة التونسية ألفة يوسف من عودة مناخات قمع الحريات إلى بلادها ويقول، في محاولة من الإسلاميين لتثبيت نفوذهم وعدم التنازل عنه في مواجهةهم للدعوات إلى التغيير.

وأضافت يوسف، في حوار مع "العرب" أن النظام السياسي الحالي في تونس، وهو نظام برلماني، لن يصمد كثيراً أمام رغبة التونسيين الجامعة في إحداث التغيير الذي يراعي مصلحة البلاد.

وفي وقت سابق اجتمعت العديد من الأطراف السياسية على الدعوة إلى تغيير نظام الحكم في تونس، لكن غياب الآليات الدستورية لتحقيق ذلك دفع بعدد من التونسيين إلى التحرك شعبياً وهو ما جوبه بالرفض حيث تم منع اعتصام مفتوح أمام مجلس النواب ويرى معارضو هذا النظام أنه شرع للمحافظة الحزبية والتوصل من المسؤوليات في أعلى هرم الدولة (رئاسة الحكومة والبرلمان ورئاسة الجمهورية).

وفي تعليقه على رفض الاعتصام ترى ألفة يوسف أن هناك استبدادا جديداً في تونس بصدد الخروج إلى العلن.

وتعتبر ألفة يوسف الجامعية والباحثة المتخصصة في مجال اللسانيات، والتي لها العديد من المؤلفات على غرار "حيرة مسلمة" و"الإخبار عن المرأة في القرآن والسنة"، من أبرز الوجوه الأكاديمية المناهضة للإسلاميين في تونس.

## دكتاتورية جديدة

أثارت حادثة منع بلدية باردو الأحد اعتصاماً مفتوحاً مطالباً بحل البرلمان ووضع حد لنظام الحكم القائم في تونس، ردود فعل متباينة بشأن هذا القرار بين من اعتبر أنه يستهدف الحريات وبين آخرين اعتبروه قراراً صحيحاً لا يمت للسياسة صلة.

وتقول ألفة يوسف، تعليقا على ذلك، إن "الإسلاميين يحاولون التأسيس لدكتاتورية جديدة في سياق تخوفهم من خسارة الحكم"، مؤكدة على أن هناك توجهاً عاماً من السلطات لقمع الحريات.

وتضيف يوسف أن "الدكتاتورية الجديدة تكشر عن أنيابها من خلال قمع الاحتجاجات بقرارات محلية وعلى المستوى الجهوي لتتال من حق الظاهر".

وتقول إن "الإسلاميين أنفسهم عانوا من أساليب القمع هذه، واليوم أصبحوا يتبنونها من أجل إغلاق أفواه الناس".

وتعيش تونس على وقع حراك سياسي واجتماعي كبير أفرزته مطالب من قوى مدنية وتقدمية بتغيير النظام السياسي القائم، لكن المنظومة الدستورية لا تتيح ذلك بالرغم من دعوة البعض إلى القيام باستفتاء شعبي على هذا النظام.

قانونياً أيضاً، لا يمكن الدعوة إلى استفتاء حول النظام السياسي وإسيما في ظل غياب مؤسسات دستورية تحسم الجدل في شأن ذلك.

وتتشبث حركة النهضة برفضها لتغيير النظام ما جعل مناوئوها يتهمونها باستثمار آليات الحكم لتشديد الصلاحيات بين الحكومة ورئاسة الجمهورية والبرلمان.

وفي هذا السياق تشدد ألفة يوسف على أن التونسيين مضمون على وضع حد لنظام سياسي لا يُخضع الأحزاب الفائزة في الانتخابات والمشكلة للحكومات، للمساءلة.